

١٥ - العدد ٢٢ (مكرر) في ٣١ مايو سنة ٢٠٠٩ الجريدة الرسمية

قانون رقم ١٢٧ لسنة ٢٠٠٩

بتعدل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية

٤٠٠٠ لسنة ٩٣ رقم القانون بالصادر

نامه الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(الإضافة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد ٣٧ (الفقرة الأولى) ، ٤٤ ، ٤٦ من قانون الإيداع والقيد
المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ، النصوص الآتية :

مادة (٣٧) الفقرة الأولى :

" تكون أسهم الشركة مملوكة لبورصات الأوراق المالية المصرية ولأعضائه الإيداع المركزي ، وتكون نسبة مساهمة عضو الإيداع المركزي على نحو يناسب حجم تعاملاته مع الشركة وفقا لما يسدده لها من أتعاب ومصروفات ، وبشرط ألا تجاوز ملكية العضو أو أية مجموعة مرتبطة نسبة (٥٪) من رأس مال الشركة ، ويحدد النظام الأساسي للشركة نسبة ما تمتلكه بورصات الأوراق المالية بشرط ألا تقل عن (٥٪) من رأس مال الشركة ، وتعنى بعضه واحد على الأقل في مجلس إدارة الشركة . ويتم نقل ملكية الأسهم بين أعضاء الإيداع المركزي والبورصات بقرار من الجمعية العمومية غير العادية للشركة طبقاً لنظامها الأساسي " .

مادۃ (۴۴) :

"تضع الشركة النظم الفنية لعمليات الإيداع والمقاصة والتسوية والقيد المركزي وغيرها من النظم المرتبطة بالتداول في سوق الأوراق المالية والرقابة عليها بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ."

١٦ الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ (مكرر) في ٣١ مايو سنة ٢٠٠٩

مادة (٤٦) :

"دون الإخلال بسلطة الجمعية العامة للشركة في اختيار أعضاء مجلس إدارتها تكون غالبية هؤلاء الأعضاء من ذوى الخبرة على أن يكون من بينهم كل من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب .

وتعرض قائمة المرشحين لرئاسة وعضوية مجلس إدارة الشركة بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على الجمعية العامة لاختيار من بينها ، كما يتم بموافقة مجلس إدارة هذه الهيئة تعيين المديرين التنفيذيين المسؤولين عن المراقبة والتسوية والإيداع المركزي وصندوق ضمان التسوية" .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٣٠ مايو سنة ٢٠٠٩ م) .

حسني مبارك

قانون رقم ١٢٧ لسنة ٢٠٩

بتعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية.

الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤

نامه علمی

دشنه العصورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

ابن القيمة

يبدل بنصوص المواد ٣٧ (الفقرة الأولى)، ٤٢، ٤٦ من قانون الإبداع والقيد
الركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠، النصوص الآتية:

سادة (٣٧) الفقرة الأولى :

“ تكون أسمم الشركة مملوكة لبورصات الأوراق المالية المصرية ولأعضها ، الإيداع المركزي . و تكون نسبة مساهمة عضو الإيداع المركزي على نحو يناسب حجم تعاملاته مع الشركة وفقا لما يسده لها من أتعاب ومصروفات . وشرط ألا تجاوز ملكية العضو أو أية مجموعة مرتبطة نسبة (٥٪) من رأس مال الشركة . ويعدد النظام الأساسي للشركة نسبة ما تمتلكه بورصات الأوراق المالية بشرط ألا تقل عن (٥٪) من رأس مال الشركة ، وتحل
بعضو واحد على الأقل في مجلس إدارة الشركة . ويتم نقل ملكية الأسهم بين أعضاء الإيداع المركزي والبورصات بقرار من الجمعية العمومية غير العادية للشركة طبقا لنظامها الأساسي ” .

ساده ۲۱

“تضع الشركة النظم الفنية لعمليات الإيداع والمقاصة والتسوية والقيد المركزي وغيرها من النظم المرتبطة بالتداول في سوق الأوراق المالية والرقابة عليها بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية .”

١٦ الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ (مكرراً) في ٣١ مايو سنة ٢٠٠٩

مادة (٤٦) :

”دون الإخلال بسلطة الجمعية العامة للشركة في اختبار أعضاء مجلس إدارتها تكون غالبية هؤلاء الأعضاء، من ذوي الخبرة على أن يكون من بينهم كل من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب .

وتعرض قائمة المرشحين لرئاسة وعضوية مجلس إدارة الشركة بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على الجمعية العامة للاختيار من بينها ، كما يتم موافقة مجلس إدارة هذه الهيئة تعيين المديرين التنفيذيين المسؤولين عن المعاشرة والتسوية والإبداع المركزي وصندوق ضمان التسوية ” .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي ل التاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٠ هـ

(المرافق ٣٠ مايو سنة ٢٠٠٩ م)

حسني مبارك